مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الثانية والعشرون

بند 4: نقاش عام.

مداخلة شفهية.

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

12 مارس 2013

ألقتها نهاد عبود

شكرًا سيدي الرئيس

باستعراض الوضع في مصر خلال الأشهر الثمانية الماضية يتضح لنا مدى تردي حالة حقوق الإنسان وتدهورها السريع في ظل الحكومة الحالية، مما يثير العديد من المخاوف الجدية، حيث أصبحت الحالة العامة لحقوق الإنسان أسوأ بكثير حتى مما كانت عليه قبل الثورة، مما يجعلنا نشك بأنه قد تم استبدال نظام حكم استبدادي بنظام استبدادي آخر، مع تغيير بعض الملامح فقط.

وقعت خلال الأشهر الثمانية المنقضية العديد من الانتهاكات، حيث تم الاعتداء على المتظاهرين السلميين –بما في ذلك اعتداءات جنسية وصلت إلى اغتصاب المتظاهرات– كما تمت مهاجمة استقلال القضاء وانتهاك حرية الصحافة بشراسة لم ترها مصر من قبل؛ مما يهدد سير عملية التحول الديمقراطي في مصر ، ويعرقل محاولات تنفيذ عملية العدالة الانتقالية.

شهدت فترة حكم الدكتور مرسي حتى الآن ثلاث أزمات متعلقة بحقوق الإنسان : الأزمة الأولى تنطوي على القرارات التنفيذية التي تقوض استقلال القضاء واحترام أحكامه ، في حين تستهدف الثانية حرية الرأي والتعبير من خلال الهجمات والدعاوى القضائية التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون، بينما تتعلق الثالثة بانتهاك حق التظاهر السلمي عن طريق مهاجمة المتظاهرين بواسطة قوات الأمن وأنصار الحزب الحاكم . مازالت هذه الأزمات مُعلقة دون حل، على الرغم من أن الملتقى قدم –في فبراير الماضي– مبادرة تحمل اسم *"النقاط العشر لوقف جرائم العنف* " تهدف إلى وقف الانتهاكات التي تقوم بها حكومة الدكتور مرسي . ومن المؤكد أن استمرار فشل الحكومة في تنفيذ إصلاحات جذرية ودائمة لوضع حقوق الإنسان في مصر، لن يؤدي إلا إلى المزيد من الصراع.

علاوة على ذلك، فإن مشاريع القوانين التي تتم مناقشتها في البرلمان حاليًا ترسخ لمزيد من قمع حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع. فمشروع القانون بشأن الجمعيات يمكنه أن يهدد استقلال منظمات المجتمع المدني في مصر، وذلك عن طريق فرض قيود غير مسبوقة عليها، مثل قطع السبل أمام المنظمات الحقوقية والتنموية في الحصول على التمويل . ويسعى مشروع القانون أيضًا إلى "**تأميم**" المنظمات غير الحكومية من خلال السماح للحكومة بالسيطرة على أنشطتها

اليومية. وفي الوقت نفسه يفرض مشروع القانون بشأن الحق في التجمع قيودًا صارمة على المتظاهرين السلميين، دون أن يلزم قوات الأمن بالحد من استخدام القوة أو يضمن أن تتم مسائلتهم قانونيًا.

لذا فإننا ندعو مجلس حقوق الإنسان إلى سرعة التعامل مع هذه القضايا، والتأكد من بدء الحكومة المصرية في احترام التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

شكرًا سيدي الرئيس